



محافظ عدن يشدد على ضبط العناصر التخريبية وتقديمها للعدالة

والاعتداء على الممتلكات العامة والمباني الحكومية من قبل عناصر خارجة عن القانون. وتطرق الاجتماع إلى ما رافق تلك الأعمال من دعوات من قبل تلك العناصر لحمل السلام وقطع الطرقات وإخراج الطلاب من مدارسهم وكذا الاعتداء على الموظفين في مرافق ومقار عملهم. حضر الاجتماع رئيس محكمة استئناف عدن القاضي فهيم عبدالله محسن ورئيس النيابة العامة ماهر مصطفى ووكيل الأمن السياسي لمحافظات عدن ولحج وأبين اللواء ناصر منصور هادي ومدير أمن المحافظة اللواء صادق جويد.

أكد محافظ عدن وحيد علي رشيد على ضرورة أن تتخذ الأجهزة القضائية إجراءاتها القانونية في ضبط العناصر الخارجة عن النظام والقانون وتقديمها للعدالة باعتبار الأعمال التخريبية التي تقوم بها تندرج في إطار المساءلة القانونية. منوها بأن ما قامت به العناصر من إطلاق القذائف والرصاص على مراكز الشرطة والمباني الحكومية ومنازل المواطنين تعتبر قضايا جنائية يحاسب عليها القانون وفقا للأدلة المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية.

وكان محافظ عدن قد ترأس أمس اجتماعاً موسعاً لمناقشة الأوضاع الأمنية في ضوء ما شهدته المحافظة من أعمال وممارسات تستهدف إقلاق السكينة العامة

مناقشة أوضاع النازحين في المزرع

الكحلاني يدعو إلى حلول عاجلة لتجنب النازحين شبح الكارثة جراء استمرار الصراعات

المزرع وصعوبة وصول المنظمات الدولية إلى تلك المخيمات في ظل الوضع القائم.. مناقشا إمكانية إقامة مخيم جديد للنازحين في مديرية عبس بعيدا عن الصراع. وأشار إلى معاناة النازحين في مخيمات لهم في المحافظة وعدم حصولهم على أي مساعدات إلى جانب حاجة الوحدة التنفيذية إلى خطة طارئة مشتركة مع منظمات الإغاثة الدولية العاملة الجدد خلال أسبوعين. بدوره عرف نائب وزير الصحة العامة والسكان الدكتور ناصر باعوم بدور الوزارة في تقديم الخدمات الصحية لمخيمات النازحين والصعوبات التي تعترض الفرق الصحية المتنقلة إلى المخيمات.

أحد الأطراف على نقطة تقع قبل المخيمات في الطريق إلى صعدة لمنع وصول الإمدادات إلى الخصم. وأكد الكحلاني ضرورة توصل المجتمعين لحلول تجنب النازحين شبح كارثة متوقعة في تلك المخيمات خصوصا وأن المؤشرات لا تبشر بتوقف عاجل للنزاع المسلح بين السلفيين والحوثيين في المنطقة. وقال: إن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب والمنظمات الإنسانية في الحرص على سلامة النازحين وموظفي البعثات الدولية الإغاثية والطبية. وتطرق الاجتماع إلى النزوح والقتلة وحيوان والعشمة المتبقية من مخاوف جراء النزاع المسلح بين السلفيين والحوثيين وأجزاء من صعدة واستحالة استقبال النازحين في مخيمات

نائب وزير الداخلية يتفقد الوحدات الأمنية في معسكر الأمن العام بالملكا

وشدد على أهمية رفع المعنويات والتنفيذ الدقيق للمهام الأمنية وخلق المزيد من التعاون بين مختلف الوحدات الأمنية بما يمكنها من إداء مهامها بكفاءة عالية في ترسيخ الأمن والاستقرار ومواجهة الاختلالات الأمنية ومكافحة الجريمة بمختلف أشكالها. وأكد نائب الوزير على ضرورة خلق المزيد من الثقة المتبادلة بين رجال الأمن والمواطنين والمجتمع عموما بما يساعد على توفير بيئة سليمة لحماية الأمن والاستقرار العام.. مشيراً إلى أن هناك توجيهات واضحة بعودة الضباط والأفراد المنقطعين إلى مزاولة عملهم في السلك الأمني حيث يتم استقبالهم في معسكري الأمن العام في الملكا وسيتم إنشاء فرق متخصصة في ترتيب مواقع عملهم في وحداتهم الأمنية. ونوه بأن وزارة الداخلية لن تالو جهداً في تذليل أية صعوبات ومعوقات بما من شأنه تعزيز دور مختلف الوحدات الأمنية والقيام بمهامها على أكمل وجه في حفظ الأمن والاستقرار وتحقيق السكينة العامة.

اتحاد نساء اليمن يدرّب 50 من المهمشات حول الاسعافات الأولية في رداع

بمديريات رداع طارق رحاح بصومعة أممية إقامة فئة هذه الدورات لتأهيل وتدريب الكوادر النسائية من فئة المهمشات في جانب الإسعافات الأولية والاهتمام بالإنسان وصحته وتعزيز إسهام الكوادر النسائية في جانب التوعية الصحية في الأسرة والمجتمع.. مشيداً بكافة الأنشطة التي يقمها فرع اتحاد نساء اليمن بالدورة في مجالات التنمية والصحة والاقتصادية وتدريب الكوادر النسائية على الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة بما يمكنها من العمل والإسهام في عملية التنمية وخاصة فئة المهمشات.. كما أقيمت كلمتان من قبل رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن بمنطقة رداع الأخت إيمان عبدالرحمن الرضا ومدرب الدورة الدكتور عدنان السعدي أشارتا إلى أن برنامج الدورة الذي استمر ثلاثة أيام هدف إلى إكساب المشاركات مهارات نظرية وتطبيقية في الإسعافات الأولية من أجل دمج المهمشين بالمجتمع بمديريات رداع. وفي اختتام الدورة تم تكريم المشاركات والجهات التي اسهمت في إنجاح الدورة.

المكلا/سبأ/.. تتفقد نائب وزير الداخلية اللواء علي ناصر لخشع أمس منتسبي الوحدات الأمنية في معسكر الأمن العام بالملكا. وأطلع لخشع على مستوى تنفيذ الخطة الأمنية ومستوى جاهزية منتسبي الوحدات الأمنية في أداء مهامهم وواجباتهم في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة.

والنقى نائب وزير الداخلية خلال الزيارة التي رافقه فيها وكيل الوزارة اللواء صالح حسين قاسم بمدير أمن المحافظة العميد فهيم حاج محروس ومدراء الإدارات والأقسام في الوحدات الأمنية في المعسكر. وفي اللقاء حث نائب وزير الداخلية الأجهزة الأمنية على التحلي بالليظة العالية والدائمة والالتزام بالضوابط الأمنية ورفع مستوى جاهزية مختلف الوحدات الأمنية لتنفيذ كافة المهام الأمنية على الوجه المطلوب وبما يعزز من دعائم الأمن والاستقرار وتحقيق السكينة العامة للمواطنين.

إرباك وإغلاق للحياة الآمنة في هذه المدينة.. مشيرين إلى أن هذه الأعمال الخارجة عن النظام والقانون مرفوضة من جميع أبناء حضرموت وينبغي أدانتها من الجميع لما تلحقه من تشويه وإساءة لسمعة أبناء المحافظة ولمطالبيهم وحقهم السلمي في التعبير عن المطالب الحقوقية.

وأكد المتحدثون ضرورة العمل بصورة عاجلة لتحقيق كافة المطالب المشروعة لأبناء المحافظة وبخاصة تعزيز الجوانب الأمنية بما يحافظ على الأمن والاستقرار والنوام والسلام الاجتماعي لما من شأنه إفضال المخططات الرامية إلى زعزعة صفو الحياة المستقرة. وأشار المتحدثون إلى أن التوظيف السياسي الرخيص للمطالب الحقوقية لا يخدم أبناء المحافظة ولا يحقق مطالبهم المشروعة.. مشددين على التواصل مع جميع أبناء المحافظة بمختلف شرائحهم ومكوناتهم الاجتماعية في بث روح التعاون والطمأنينة ودعوة قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ونشطاء منظمات المجتمع المدني والفوضى في الإعلاميين وخطباء الكوادر النسائية في مجال التثقيف الصحي والإسعافات الأولية لشريحة المهمشين والأسر الأكثر فقرا في جانب الإسعافات الأولية والاهتمام بصحة الإنسان والإسهام في التوعية الصحية في الأسرة والمجتمع وطالب بجزر الجميع بمساعدة هذه الفئة ليُحقّق معهم في المجتمع. من جانبه أكد مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل

عاد إلى صنعاء بعد زيارة ناجحة للجزائر رئيس الوزراء: الزيارة ستكون فاتحة لعلاقة أكثر فاعلية بين البلدين الشقيقين بيان مشترك يمني- جزائري يؤكد الحرص على العلاقات الأخوية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات

وفي ما يخص الأزمة السورية، جدد الطرفان دعوتهما لإيقاف أعمال العنف والتقتيل مهما كان مصدره، وشددوا على ضرورة حل الأزمة سياسيا وعبر الحوار الشامل بين كل الأطراف السورية بما يضمن سيادة سوريا ووحدتها الترابية، وينأى بها عن خطر التدخل الأجنبي.

كما أكد الطرفان دعمهما مهمة المبعوث الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة السيد الأخضر إبراهيمي وللجهود الدولية الرامية لعقد مؤتمر جنيف 2 بما يمكن سوريا من إيجاد الآليات الضرورية للخروج من أزمتها وبقي المنطقة من تداعياتها السلبية.

كما أكد الجانبان على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل لإجبارها للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ما يتعلق باتحاد المغرب العربي أشاد اليمن بتسكتس الجزائر بالاتحاد المغربي باعتباره خيرا استراتيجيا لا محيد عنه لتطور المنطقة ومواجهة التحديات المتعددة والأشكال التي تحدد بها، ولتحقيق طموحات الشعوب المغربية في التقدم والرفقي، وفي هذا السياق يثمن اليمن عاليا الاجتماع المغربي الذي عقد بالجزائر لبحث إشكالية الأمن في المنطقة الذي عقد في شهر يوليو 2012م.

كما يثمن اليمن ما تقوم به الجزائر من دعم لدول الجوار لاستعادة الأمن والاستقرار فيها، ومراقبتها لاستكمال مسارها الديمقراطي وكذا في مجال التنسيق الأمني على مستوى المناطق الحدودية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في ظل تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية وتفاقم ظاهرة الإرهاب بمختلف أنواعه.

وفي ما يخص قضية الصحراء المغربية، أكد الطرفان على تسكيمها بقرارات ولوائح الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى دعم مساعي المبعوث الخاص لأمنين العام لليمن المتحدة لإيجاد حل عادل ودايم يرضي الطرفين.

وأشار إلى ما تواجهه الأسر المتبقية من مخاوف جراء النزاع المسلح بين السلفيين والحوثيين وأجزاء من صعدة واستحالة استقبال النازحين في مخيمات

والاقتصادي والسياسية والاقتصادية على المستوى العربي والإقليمي والدولي. وعلى المستوى الثنائي أكد الطرفان على أن العلاقات الأخوية بين البلدين تنسجم بالاحترام المتبادل والتضامن وعلى مساندة الجزائر لوحدة اليمن واستقراره في مواجهة التهديدات المختلفة والأشكال التي تواجهها، ودعمها والمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية، كما شاركت وبانتظام في اجتماعات مجموعة أصدقاء اليمن بالرياض ولندن ونيويورك من أجل تقديم الدعم المناسب لليمن وإنجاح مسار الحوار الوطني.

وفي هذا السياق ثمن الجانب اليمني الجهود الجزائرية المعترّة لاسميّا تضامنها وموازنتها لليمن في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، كما عبر الجانبان عن ارتياحهما على التعاون القائم وأكدا على ضرورة تعزيزه، خاصة في قطاع النفط والمعادن وفي مجالات أخرى تخص الموارد البشرية كالتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والشباب والرياضة وفي مجال الصحة والصحافة والإعلام، وميادين أخرى لاقتل أهمية عن سابقاتها.

كما أشاد الطرفان بالتميز الذي يطبع العلاقات الثنائية القائمة على أساس التشاور السياسي في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، واتفقا على استئناف العمل الثنائي المشترك من خلال تفعيل الآليات التي تحكمه لاسميّا عقد اجتماع لجنة المتابعة وإجراء تقييم شامل لعلاقات التعاون الثنائية في مختلف المجالات منذ انعقاد الدورة العاشرة للجنة المشتركة بصنعاء شهر يوليو 2010م وتحديد الأولويات ووضع خطة عمل مستقبلية لتعزيزها.

في هذا الصدد أعرب الطرفان عن ارتياحهما للنتائج التي تحسخت عنها الزيارات المتبادلة بين الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين وأكدا على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي لاسميّا في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والاستثمار والفلحة والصيد البحري والإعلام والاتصال والموارد البشرية.

كما أكد الطرفان التزامهما بمواصلة العمل الجاد من أجل دعم مسيرة العمل العربي المشترك، بما يمكن من مواجهة التحديات القائمة وتحقيق طموحات الشعوب العربية في التقدم والرفقي. وفي ما يخص القضية الفلسطينية شدد الجانبان على أهمية إيجاد حل عادل وشامل ودايم للصراع العربي الإسرائيلي يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات السلام والمبادرة العربية للسلام، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود 1967م وبما يضمن استعادة كافة الأراضي العربية الأخرى المحتلة بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعاء وكفر شوبا في جنوب لبنان.

كما خص السيد محمد سالم باسندوة باستقبال من رئيس مجلس الأمة السيد عبدالقادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة. وفي جوارحوي مفعم بالتفاهم، جرت محادثات على انفراد بين السيد محمد سالم باسندوة والسيد عبد الملك سلال، ثم توسعت لتشمل وفدي البلدين، بحثا فيها السبل الكفيلة لدعم وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات، كما تناولت استعراض القضايا العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

خلال المحادثات الثنائية التي جرت بين رئيس الوزراء والوزير الأول الجزائري تم استعراض العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين والسبل الكفيلة بتعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح العليا للشعبيين الشقيقين، كما تبادل وجهات النظر بخصوص تطور الأوضاع



تم التأكيد فيه على العلاقات الأخوية والحرص المتبادل على تعزيز التعاون في مختلف المجالات، فضلا عن مواقف البلدين إزاء عدد من القضايا الوطنية العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفي ما يلي نص البيان :- «تجسيدا للروابط التاريخية والحضارية والأخوية القائمة بين الجمهورية اليمنية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبدعوة كريمة من السيد عبدالملك سلال الوزير الأول قام رئيس مجلس الوزراء السيد محمد سالم باسندوة بزيارة رسمية إلى الجزائر من 22-24 ديسمبر 2013م الموافق لـ 19 إلى 21 صفر 1435هـ، على رأس وفد وزاري هام يضم وزراء التخطيط والتعاون الدولي، المالية، التروة السمكية، الزراعة والري، والتعليم العالي. وقد عبر السيد رئيس مجلس وزراء الجمهورية اليمنية عن سعاده بت زيارة الجمهورية الجزائرية الشقيقة وما لقيه من اهتمام ومتابعة لدى القيادة والحكومة الجزائرية لتطور الأوضاع في اليمن وحرصهم الصادق للوقوف مع اليمن لرفع التحديات التي تواجهه وبناء المؤسسات الجديدة وإرساء دولة القانون بما يحقق تطورات وطموحات الشعب اليمني.

كما نوه بالإصلاحات السياسية الهامة التي باشرتها الجزائر على درب المصالحة الوطنية وتكريس الديمقراطية والتعددية والحرية والعدالة الاجتماعية لكافة مواطنيها. وجدد شكره للجزائر على تضامنها مع اليمن والوقوف إلى جانبه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه المعاصر.

وتم الوفد المرافق لأخ رئيس الوزراء وزراء كل من التروة السمكية المهندس عوض السنطري والتعليم العالي والبحث العلمي رئيس الجانب اليمني في اللجنة الوزارية اليمنية الجزائرية المشتركة المهندس هشام شرف والمالية صخر الوجيه والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي والزراعة والري المهندس فريد مجور وأمين عام مجلس الوزراء حسن حبشي ومدير مكتب رئيس الوزراء سالم بن طالب ومستشاري رئيس الوزراء على الصراري ورايح بادي.

وكان قد صدر بيان مشترك يمني جزائري

وكان قد صدر بيان مشترك يمني جزائري

السلطة المحلية واللجنة الرئاسية تناقشان آلية تنفيذ مطالب أبناء حضرموت

الديني: هناك توجهات جادة لتحقيق كافة المطالب والحقوق المشروعة على أرض الواقع لخشع: سيتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الأمن والاستقرار والحفاظ على المصالح العامة والخاصة

المواطنين والتصدي للعناصر الخارجة عن النظام والقانون التي كانت تزيد العيب بالممتلكات العامة ومصالح المواطنين وجرة بحضرموت إلى الهاوية. ودعا جبهة وسائل الإعلام المختلفة التي تجنب خطاب التحريض والإثارة والترويج للشائعات والأكاذيب مشيراً إلى أن ذلك يحرف هذه الوسائل والنابر الإعلامية عن تأدية رسالتها النبيلة ويفقدها المصداقية. وطمان محافظ حضرموت الجميع بأن هناك توجهات جادة لتحقيق كافة المطالب والحقوق المشروعة لأبناء المحافظة على أرض الواقع.

وقال: إن من بين هذه التوجهات تقديم كشوفات كاملة بمنسبتي وزارة الداخلية من أبناء المحافظة إلى قيادات السلطة المحلية ممثلة بالأخ المحافظ الذي بدوره سيقوم بتوزيعها على مديري عموم المديريات، منوها بأن مدير عام المديرية سيكون ابتداء من الأول من يناير القادم المشرف الأول على امن مديريته وسيتم تخويله اتخاذ أية إجراءات أمنية سواء ما يتعلق بالنقاط أو الدوريات في إطار مديريته ورفعها إلى اللجنة الأمنية العليا لإقرارها.

بما يخدم المحافظة ومصحة أبنائها.. مؤكدا أهمية أن يصطلح أبناء المحافظة بمختلف تكويناتهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية بدور فاعل في دعم الجهود الخيرة التي تستهدف تحقيق مصلحة أبناء المحافظة واستتباب الاستقرار والسكينة فيها والحفاظ على المصالح والممتلكات العامة والخاصة.

وحت المحافظ الديني الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والجماهيرية والنقابية وفعاليات المجتمع من علماء وخطباء مساجد ومشايخ ووجهاء وأعيان وشخصيات اجتماعية وثقافية وإعلامية وكل الخبيرين إلى العمل بروح الفريق الواحد في خدمة المحافظة وتقويت الفرصة على من يريد الإضرار بمصالح أبنائها وتشوية سمعتهم الناصعة على مر التاريخ.

وقال المحافظ الديني: إن ما جرى في مدينة الملكا وعدد من مدن المحافظة من أعمال نهب وسلب وفوضى وتخريب لا يعبر بأي صلة عن قيم وأخلاق وسلوكيات أبناء المحافظة الحضارية والأخلاقية ولا يحقهم في التخريبية السليبي عن المطالب الحقوقية.. مشيدا بتعاون كل الخبيرين والشرفاء من أبناء محافظة حضرموت مع الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية في الحفاظ على الأمن وتحقيق السكينة العامة وبث روح الاطمئنان في نفوس

المكلا/سبأ.. ناقش اجتماع مشترك عقد أمس في مدينة الملكا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني وضم قيادات السلطة المحلية وعددا من أعضاء مجلسي الشورى والنواب واللجنة الرئاسية برئاسة نائب وزير الداخلية لتفويض الركن علي ناصر لخشع آلية تنفيذ ما اتفق عليه من خطة وإجراءات عملية لتحقيق المطالب الحقوقية القادمة من أبناء المحافظة حضرموت والتي وجه بها الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية.

وتطرق الاجتماع الذي حضره نائب رئيس مجلس الشورى عبدالله صالح البار إلى الجهود المبذولة لتفعيل أداء إدارات الأمن في المحافظة والمديريات بما يعزز دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة. وفي الاجتماع تحدث محافظ حضرموت حول الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها المحافظة والتي ينبغي اتخاذها من إجراءات وتدابير للحفاظ على أمنها واستقرارها.. مشيراً في هذا الاتجاه إلى تجاوب الجميع مع المطالب الحقوقية المشروعة التي تم كل أبناء حضرموت دون استثناء والتي تنسجم مع مخرجات حلف قبائل حضرموت الذي انعقد في وادي نحب في العاشر من ديسمبر الجاري. ولفت إلى ضرورة وضع جدولة مزممة لتحقيق هذه المطالب الحقوقية